أخبار الخليج

العدد (17699) – السنة الحادية والخمسون – الإثنين 25 ربيع الأول 1448هـ – 7 سبتمبر 2026م

الغرفة ومعهد الدراسات القضائية يطلقان أولى ندوات برنامج «احمِ مشروعك واعرف حقك كتاجر»

سيادي»: 10 خطوات لحماية المشروع قانونيا.. والإطار يبدأ من الفكرة

كتبت: نوال عباس

أطلقت غرفة تجارة وصناعة البحرين، بالتعاون مع معهد الدراسات القضائية والقانونية، صباح أمس أولى ندوات البرنامج التوعوي «احم مشروعك واعرف حقك كتاجر»، تحت عنوان «الإطار القانوني الذي لا يجوز تجاهله عند التأسيس»، بهدف تعزيز الوعي القانوني لدى التجار ورواد الأعمال وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتمكينهم من معرفة حقوقهم والتزاماتهم بما يسهم في حماية مشاريعهم واستدامتها.

وشهدت الندوة مشاركة الدكتور رياض محمد سيادي، مدير معهد الدراسات القضائية والقانونية، الذي تناول موضوع «الحماية القانونية واستدامة المشاريع»، إلى جانب أخصائي خدمات المستثمرين بوزارة الصناعة والتجارة، الذي استعرض الإطار القانوني لحماية المستثمر ومشروعه في مملكة البحرين.

وأكدت الدكتورة شيماء عبدالله جمعة، القائم بأعمال الرئيس التنفيذي ومدير إدارة الشؤون القانونية بغرفة تجارة وصناعة البحرين، أن نجاح المشروع لا يعتمد على الفكرة ورأس المال وجودة المنتج أو الخدمة فقط، وإنما يتطلب فهماً واعياً للإطار القانوني المنظم للأعمال، منذ مرحلة التأسيس وحتى النمو والتوسع.

وأوضحت أن البرنامج يأتي ضمن جهود الغرفة لتعزيز الثقافة القانونية في مجتمع الأعمال، خصوصاً المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتمكين أصحاب المشاريع من الأدوات والمعرفة التي تساعدهم على اتخاذ قرارات سليمة وحماية استثماراتهم وتقليل المخاطر والنزاعات.

الحماية القانونية

من جانبه، أكد القاضي الدكتور رياض محمد سيادي أن الحماية القانونية للمشروع ليست مجرد إجراءات مرتبطة باستخراج السجل التجاري أو الترخيص، وإنما منظومة متكاملة تبدأ من التفكير في المشروع، مروراً بالتأسيس والتشغيل، وصولاً إلى النمو والتوسع.

وأوضح أن المستثمر قبل التأسيس عليه تحديد الشكل القانوني الأنسب لمشروعه، سواء كان مؤسسة فردية أو شركة، مع دراسة عدد الشركاء، وحجم الاستثمار، ومستوى المسؤولية، واحتياجات المشروع المستقبلية من التمويل والتوسع.

وأشار إلى أن الإطار القانوني للمشروع يشمل القوانين واللوائح المنظمة للنشاط، والسجل التجاري والتراخيص، والشكل القانوني، والعقود والاتفاقيات، وحقوق الشركاء والمساهمين، والالتزامات تجاه الحكومة والعملاء والموظفين.

10 خطوات لحماية المشروع

وحدد سيادي 10 ركائز قانونية رئيسية لحماية المشروع وتقليل المخاطر:

أولاً: اختيار الشكل القانوني المناسب بما يتوافق مع طبيعة النشاط وحجم الاستثمار وعدد الشركاء ومستقبل المشروع.

ثانياً: تحديد النشاط ونطاق الترخيص والتأكد من أن الأنشطة التي يمارسها المشروع مغطاة بالتراخيص والموافقات المطلوبة.

ثالثاً: تنظيم العلاقة بين الشركاء من خلال اتفاقات واضحة تحدد الأدوار والحقوق وآلية اتخاذ القرارات والانسحاب أو بيع الحصص ودخول شركاء جدد.

رابعاً: تحديد صلاحيات الإدارة والتوقيع وتوضيح الأشخاص المخولين بإبرام العقود وتمثيل المشروع وإدارة الحسابات واتخاذ القرارات المالية.

خامساً: توثيق رأس المال والحصص وتوزيع الأرباح والخسائر، مع تحديد طبيعة مساهمات الشركاء، سواء كانت نقدية أو عينية، وما إذا كانت رأس مال أو قرضاً.

سادساً: حماية الملكية الفكرية والعلامة التجارية، باعتبار الاسم والشعار والتصاميم والبرمجيات والمنتجات من الأصول المهمة للمشروع وقيمته السوقية.

سابعاً: اعتماد عقود مكتوبة وواضحة تحدد الحقوق والالتزامات والمسؤوليات وشروط الدفع والإنهاء وآليات التعامل مع المخاطر والخلافات.

ثامناً: الفصل بين أموال المشروع والأموال الشخصية من خلال الحسابات والسجلات المستقلة، بما يعزز وضوح المركز المالي ويحد من المخاطر.

تاسعاً: الالتزام المستمر بالمتطلبات القانونية والمحاسبية والعمالية والضريبية، مؤكداً أن انتهاء إجراءات التأسيس لا يعني انتهاء الالتزامات القانونية.

عاشراً: وضع آلية لإدارة المخاطر وتسوية النزاعات تشمل تحديد المخاطر المحتملة وتنظيم حالات خروج الشركاء أو بيع الحصص أو دخول مستثمرين جدد، إلى جانب تحديد وسائل تسوية النزاعات كالوساطة والتحكيم أو اللجوء إلى المحاكم.

وضع قواعد للشراكة

وشدد سيادي على أن الشراكات لا ينبغي أن تقوم على الثقة والتفاهمات الشفهية فقط، مؤكداً أهمية وضع قواعد واضحة مسبقاً للتعامل مع الخلافات. وقال إن القاعدة الأهم هي «ماذا نفعل عندما نختلف، وليس ماذا سنفعل عندما نختلف»، بما يضمن وضوح الإجراءات قبل وقوع النزاع.

وبيَّن أن الأشكال القانونية تشمل المؤسسة الفردية، وسجلي، والشركات، ومنها الشركة ذات المسؤولية المحدودة (W.L.L)، وشركة المساهمة البحرينية (B.S.C)، والمقفلة (Closed B.S.C)، وشركات الأشخاص، وفروع الشركات الأجنبية.

وأكد أن اختيار الشكل القانوني يجب ألا يستند إلى سهولة التأسيس فقط، وإنما إلى طبيعة المشروع وأهداف المستثمر ومستقبله، لما لذلك من تأثير في المسؤولية والإدارة والملكية والتمويل والتوسع.

«الالتزام القانوني»

وأكد سيادي أن الالتزام القانوني ليس عبئا على المشروع، بل يمثل استثماراً في استدامته وحمايته، ويساعد المستثمر على استباق المخاطر وتجنب النزاعات وحماية أمواله وحقوقه وعلاقاته مع الشركاء والعملاء والموظفين.

ويأتي البرنامج في إطار التعاون بين غرفة البحرين ومعهد الدراسات القضائية والقانونية لنشر الثقافة القانونية في مجتمع الأعمال، ومن المقرر تنفيذ سلسلة من الندوات الحضورية والإلكترونية خلال الفترة من سبتمبر حتى ديسمبر 2026، بما يوسع نطاق الاستفادة من المحتوى القانوني والوصول إلى شريحة أكبر من التجار ورواد الأعمال وأصحاب المشاريع.

«البحرين والكويت» راعيا استراتيجيا لمؤتمر «The Market 2.0: Bahrain 2026» باستضافة بورصة البحرين

أعلن بنك البحرين والكويت رعايته الاستراتيجية ومشاركته في مؤتمر «The Market 2.0: Bahrain 2026» الذي تستضيفه بورصة البحرين بالتعاون مع اتحاد أسواق المال العربية. وسيقام المؤتمر في 3 ديسمبر 2026 في مملكة البحرين تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء.

ويُعقد المؤتمر تحت شعار «الأسواق في حركة: قيادة مستقبل التداول» حيث يجمع نخبة من قادة الأسواق المالية العالمية والإقليمية، والمؤسسات المالية، والجهات التنظيمية، والمستثمرين، ورواد التكنولوجيا، لمناقشة مستقبل أسواق رأس المال ومنظومة التداول المتسارعة التطور. ومن المتوقع أن يستقطب المؤتمر أكثر من 500 مشارك، من ضمنهم ممثلو البورصات الإقليمية والدولية، والجهات التنظيمية، وشركات الوساطة، والشركات المدرجة، إلى جانب رواد الاستثمار ونخبة من الجهات المؤثرة التي تسهم في تشكيل مستقبل أسواق المال العالمية.

وسيتضمن جدول أعمال المؤتمر كلمات رئيسية، وجلسات نقاش، وحوارات استراتيجية متخصصة ترتكز على الدور المتنامي للتكنولوجيا والبيانات والأنظمة التشغيلية الجديدة في تعزيز كفاءة الأسواق ومرونتها وشفافيتها ومدى إمكانية الوصول إليها. كما ستشمل الجلسات نقاشات حول تطوير منصات التداول، واستراتيجيات التنفيذ المتطورة، وكيفية تعزيز الوصول إلى السيولة، والتقدم في أنظمة مراقبة الأسواق، وأحدث التطورات في عمليات ما بعد التداول، بالإضافة إلى تسليط الضوء على دور الأتمتة، والذكاء الاصطناعي، والبنية التحتية الفورية للأسواق في ضمان استمرارية العمليات وتحسين كفاءة التداول ودعم الاستدامة طويلة الأمد للأسواق المالية.

وبهذه المناسبة، قال ياسر الشريفي، الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك البحرين والكويت: «نفخر بكوننا راعياً استراتيجياً لمؤتمر «TheMarket 2.0: Bahrain 2026» الذي يعد منصة حوار رائدة وحجر أساس في صياغة مستقبل أسواق المال في مملكة البحرين والمنطقة، من منطلق حرص البنك الراسخ على تسهيل سبل التعاون الوثيق بين جميع الأطراف المعنية للدفع بوتيرة الابتكار التكنولوجي والاستدامة في القطاع المالي، ونحن واثقون بأن هذا المؤتمر سيمثل البيئة المثلى لتحويل التحديات إلى فرص ملموسة، وتفعيل الشراكة بين مختلف مؤسسات القطاعين العام والخاص لبناء أنظمة مالية أكثر مرونة وكفاءة وشمولاً تقوم على التقنيات المتقدمة، ما يعزز مكانة البحرين كمركز رائد عالمياً في مجال الأسواق المالية». من جانبه، صرّح الشيخ خليفة بن إبراهيم آل خليفة، الرئيس التنفيذي لبورصة البحرين: «إن الشراكة مع بنك البحرين والكويت بصفته راعياً استراتيجياً تجسد التزامنا المشترك بتسريع وتيرة الابتكار في أسواق رأس المال، وتعزيز مكانة مملكة البحرين كمركز مالي رائد قادر على مواكبة التحولات العالمية المتسارعة. ويأتي مؤتمر «TheMarket 2.0: Bahrain 2026» ليشكل منصة محورية تجمع نخبة من صناع القرار والخبراء وقادة القطاع المالي لاستكشاف مستقبل الأسواق المالية، وتسخير التطورات التكنولوجية المتقدمة لرفع كفاءة البنية التحتية للتداول، وتعزيز مستويات السيولة، وتطوير عمليات ما قبل وبعد التداول من خلال الأتمتة والحلول الرقمية المتطورة».

من جانبه صرّح الدكتور فادي قانصو، أمين عام اتحاد أسواق المال العربية، قائلاً: «يسعدنا أن نرحّب ببنك البحرين والكويت (BBK) راعياً استراتيجياً لمؤتمر The Market 2026 – Bahrain 2.0. في الواقع، تعكس هذه الشراكة طموحاً مشتركاً لتسريع وتيرة الابتكار، وتعزيز البنية التحتية للأسواق، ودعم التحوّل المستمر لأسواق المال العربية. وبالتعاون مع بورصة البحرين وشركائنا ورعاتنا، نتطلّع إلى بناء منصة استشرافية تجمع قادة القطاع، وتستعرض الحلول العملية، وتحوّل الحوار إلى تقدم ملموس على مستوى المنطقة».

أشاد بقرار نقل الركاب عبر جسر الملك فهد.. رئيس الغرفة:

تطوير منظومة النقل والربط البري ورفع كفاءة التنقل بين السوقين البحريني والسعودي

أكد نبيل خالد كانو رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، أن السماح لمركبات الأجرة المرخصة في مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية بنقل الركاب عبر جسر الملك فهد يمثل خطوة مهمة في تطوير منظومة النقل والربط البري بين البلدين الشقيقين، لما توفره من خيار إضافي ومرن للتنقل، وما يترتب عليها من آثار إيجابية على حركة الأفراد والأعمال والأنشطة الاقتصادية المرتبطة بها.

وقال كانو إن أهمية هذه الخطوة تتجاوز تسهيل انتقال المسافرين، لتسهم في رفع كفاءة التنقل بين السوقين البحريني والسعودي، خصوصًا في ظل النمو المستمر في حركة المواطنين والمقيمين والزوار ورجال الأعمال بين البلدين، مشيرًا إلى أن تنوع وسائل النقل وسهولة الوصول يدعمان حركة التجارة والسياحة والخدمات والاستثمار، ويعززان تنافسية بيئة الأعمال من خلال توفير خيارات أكثر مرونة وانسيابية للتنقل. وأوضح أن جسر الملك فهد يمثل شريانًا اقتصاديًا رئيسيًا لمملكة البحرين وأحد أهم منافذها البرية، ومن ثم فإن تطوير الخدمات المرتبطة بحركة العبور عبره ينعكس إيجابًا على النشاط الاقتصادي، ولا سيما القطاعات الأكثر ارتباطًا بحركة الزوار، وفي مقدمتها السياحة والضيافة والتجزئة والمطاعم والمعارض والفعاليات والنقل والخدمات.

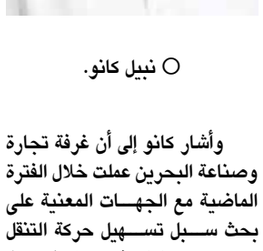

○ نبيل كانو.

وأشار كانو إلى أن غرفة تجارة وصناعة البحرين عملت خلال الفترة الماضية مع الجهات المعنية على بحث سبل تسهيل حركة التنقل عبر جسر الملك فهد، وناقشت هذا الموضوع وطرحت بشأنه عددًا من المرئيات والمقترحات، انطلاقًا من ارتباطه المباشر بحركة الأسواق ومصالح أصحاب الأعمال. وأكد أن تفعيل خدمة نقل الركاب بواسطة مركبات الأجرة يشكل تطورًا عمليًا مهمًا في هذا الاتجاه، ويوفر خيارات أوسع للراغبين في التنقل بين المملكتين، خصوصًا لمن لا يرغبون في استخدام مركباتهم الخاصة أو لا تتوافر لديهم وسيلة نقل مباشرة، فضلًا عما يوفره للزوار ورجال الأعمال من مرونة أكبر في الوصول إلى المطارات والفنادق والمراكز التجارية ومواقع المعارض والفعاليات وغيرها من الوجهات في البلدين. وثمّن رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين جهود وزارة المواصلات والاتصالات، بالتنسيق والتعاون مع الهيئة العامة للنقل والجهات المختصة في المملكة العربية السعودية، في تفعيل هذه الخدمة ووضع الضوابط المنظمة لها، مؤكدًا أهمية مواصلة العمل على تسهيل الإجراءات ورفع كفاءة الخدمة بما يحقق الأهداف المرجوة منها ويشجع على الاستفادة منها.

وأشار كانو إلى أن هذه الخطوة تأتي في إطار التكامل الاقتصادي المتنامي بين مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية، وما تشهده العلاقات التجارية والاستثمارية والسياحية بينهما من تطور متواصل، الأمر الذي يستدعي أن تواكب منظومة النقل والربط البري هذا النمو، وأن تستمر في التطور بما يلبي الزيادة في حركة الأفراد والأعمال ويعزز الاستفادة من الفرص الاقتصادية المشتركة.

وأكد كانو في ختام تصريحه أن غرفة تجارة وصناعة البحرين تتطلع إلى مواصلة تطوير منظومة النقل عبر جسر الملك فهد، وتبني المزيد من الحلول التنظيمية والتقنية التي تسهم في تقليص زمن العبور، وتنويع خيارات النقل، ورفع الطاقة الاستيعابية، وتعزيز انسيابية حركة الأفراد والسلع، بما يدعم تنافسية الاقتصاد البحريني ويعزز التكامل الاقتصادي بين المملكتين الشقيقتين.

مدرسة الروابي توقع اتفاقية تموين استراتيجية مع شركة الخليج للضيافة

في خطوة تهدف إلى الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة لطلاب المدارس والمؤسسات التعليمية، وقّعت شركة الخليج للضيافة، المتخصصة في خدمات التموين والضيافة والتابعة لمجموعة فنادق الخليج، اتفاقية تعاون مع إدارة مدارس الروابي؛ وهي خطوة نحو تقديم أفضل الخدمات لطلاب المدرسة ومنتسبيها وتعزيز الشراكة المجتمعية.

وتم توقيع الاتفاقية من قبل الدكتور عبدالستار مصطفى العامري المدير العام لمدارس الروابي، والسيد رائد معيوف المدير العام لشركة الخليج للضيافة، وتجسّد هذه الشراكة التزامًا مشتركًا بين الطرفين بتقديم خدمات تموين عالية الجودة، من شأنها الارتقاء بتجربة الطلبة، وأعضاء الهيئتين الأكاديمية والإدارية، والموظفين، وضيوف المدرسة، وفق أجود المعايير الغذائية والصحية المعتمدة.